الفصل الثانى

تمويل التعليم الجامعى فى مصر

- مقدمة :
- مفهوم التمويل .
- تطور تمويل التعليم الجامعى .
- اسس ومحددات تمويل التعليم الجامعى فى مصر .
- العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر .
- مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر .

الفصل الثانى

تمويل التعليم الجامعى فى مصر

مقدمة :

يعد التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى خاصة قوة اجتماعية له قوته وأهميته المؤثرة فى المجتمع ، لأنه يساعد على ارتقاءه وتطويره والنهوض به ، وتزويده بأعداد مؤهله للتعامل مع العصر ومواكبة التطورات التى تحدث بسرعات متباينة فى مختلف المجالات المجتمعية.

ولذا أصبح تطوير التعليم الجامعى وتنوع مصادر تمويله مطلباً قومياً ، بهدف زيادة كفاءته التعليمية ، وترابطه بالمجتمع وتلبيه احتياجاته ، وقدرته فى مواجهة الثقافات الخارجية واتجاهاتها المتباينة . وقيامه بإعداد أجيالاً قادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة ، وقدرتهم فى استخدامها فى تنمية المجتمع ، ومن ثم يلعب التعليم الجامعى والعالى دوراً هاماً فى تقدم المجتمع.

ويستوجب ذلك ضرورة اعتمادات متزايدة لتمويل التعليم الجامعى فى مصر من الموازنة العامة للدولة والتى تعتبر المصدر الرئيسى لتمويله وعدم تنوع مصادره ، فى الوقت الذى تنوع فيه مصادر تمويل التعليم الجامعى والعالى فى الكثير من الدول بهدف تطويره ليكون قادراً على مواجهة مثل هذه المتغيرات المعاصرة.

ويتناول الفصل الحالى تمويل التعليم الجامعى من حيث المفهوم والتطور ، والاسس والمحددات والعوامل المؤثرة فيه ومصادره على النحو التالى .

أولاً : مفهوم تمويل التعليم .

أ – مفهوم تمويل :

يطلق لفظ المال فى المعجم الوجيز على كل ما للفرد أو الجامعة من متاع أو عروض أو تجارة أو عقار أو حيوان ، والممول من ينفق على عمل ما. وفى لسان العرب ورد مول المال بما ملكته من جميع الأشياء أو جمع الأموال ، وما أموله ما أكثر ماله. ويقصد به فى دائرة المعارف لـــ Wabsters مصادر السيولة مثل مال الحكومة أو الأفراد أو الجامعات أو النظام الذى يشتمل على المال أو عمل الاستثمارات أو تقديم التسهيلات البنكية.

ويقصد بالتمويل لغوياً تجميع ورصد مبلغ من المال. ويقصد به من الناحية العملية ، محاولة تدبيرالاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة ، وفى ضوء ما تم تحديده مسبقاً من كلفة. أو أنه مجموع الموارد المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التى تبين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارتها واستخدامها بكفاءة عالية.

ويتيحه المفهوم الحديث فى تمويل التعليم إلى أنه الوظيفة الإدارية التى تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة فى نجاح واستمرار المنظومة.

ويقصد بتمويل التعليم الجامعى فى هذه الدراسة مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعى من الموازنة العامة للدولة ، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات

المحلية والخارجية وإدراتها بفعالية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعى خلال فترة زمنية محددة.

ب – تطور تمويل التعليم الجامعى فى مصر :

يرجع التعليم الجامعى فى مصر إلى أكثر من ألف عام عندما أنشئ الجامع الأزهر عام ٣٦١هـ ، واستمر فى التطور عصراً بعد عصر إلى إن أصبح جامع وجامعاً ، وكان الأزهر مستقلاً تمامل إدارياً وماليا عن الدولة ، وكانت موارده المالية تأنى من المنح والهبات من الحكام والتبرعات والأوقاف من القادرين .

والتى ظل يتولى تقديمها من السلاطين والامراء على الجامع الأزهر خلال العصور المختلفة حتى بلغت الأوقاف المصرية العامة (٦٠٠,٠٠٠) فداناً عام ١٨١٢م – ١٢٢٧هـ ، وكان يرصد قدر كبير منها للانفاق على الجامع الأزهر ومرتبات المعلمين وطعامهم اعتقاداً منهم بأن الوقف على التعليم نوع من أعمال العبادة التى يتقرب بها المسلم إلى ربه ، بالإضافة إلى المصادر الأخرى ، مثل الزكاة ، وعطايا الأمراء للعلماء وطلاب العلم ، وبذلك تعد الأوقاف أحد المصادر الهامة فى تمويل الجامع الأزهر.

هذا الاستقلال المالى للأزهر ترتب عليه ممارسة علماؤه حرية مطلقة فى أختيار الدراسات والبحوث والموضوعات التى تلقى على الطلاب ، وفى اختيار الكتب التى يقرأها الأساتذه على طلابهم.

وظل تمويل التعليم بالمؤسسات التعليمية ومنها الجامع الأزهر قائماً على الجهود الأهلية ، حتى بدايات القرن التاسع عشر وتولى محمد على حكم البلاد عام ١٨٠٥م ، ورغبته فى إنشاء دولة حديثة ، ففتح مدارس عليا على النظام الأوروبى لتخريج أطباء ومهندسين وضباط ليكونوا دعائم النظام الجديد الذى اهتم بارسائه فى مصر ، وبطبيعة الحال كانت هذه المدارس ،

تمول وتدار بواسطة الحكومة وكان التعليم مجانى ، فلا يكلف الطالب نفقات بل كان يمنح مكافأت ومصروفات شهرياً ، وتقديم الأطعمة للطلاب.

ومن المدارس العالية التى أنشئت فى عهد محمد على ، مدرسة الطب والتى أنشئت عام ١٨٢٨م ، ومدرسة الطب البيطرى والتى أنشئت عام ١٨٢٧م ، ومدرسة الصيدلة التى أنشئت عام ١٨٣٠م ، ومدرسة المهندسخانة عام ١٨٣٤م ، ومدرسة الإدارة الملكية عام ١٨٣٤، ومدرسة الألسن عام ١٨٣٥م. ومدرسة الكيمياء عام ١٨٣٠م ، ومدرسة للمعارف عام ١٨٣٤م ، ومدرسة للفنون والصنايع "العمليات" عام ١٨٣٩م ، بالإضافة إلى المدارس الحربية والبحرية ، وانتشار هذه المدارس فى عهد
محمد على ، يرجع إلى الأوضاع الاقتصادية القوية للبلاد ، وزيادة
الجهود الأهلية فى تمويل المدارس ، والتبرعات من الأهالى والجمعيات الخبرية ، إضافة إلى الاستيلاء على الأوقاف الخبرية والأهلية فى سنة ١٢٢٧هـ ، ١٨١٢ م.

وبتولى عباس الأول حكم مصر ، ساءت أحوال التعليم فى مختلف مستوياته خاصة التعليم العالى ، حيث تم أغلاق عدد كبير من المدارس العليا والتجهيزية التى أنشئت فى عهد محمد على وبسبب تغير الأوضاع الاقتصادية للبلاد ورفع الحكومة يدها عن تمويل المدارس العالية. ساءت أحوال التعليم أيضاً فى عهد سعيد ، وتم إلغاء ديوان المدارس وتم إغلاق العديد من المدارس مثل مدارس الطب ، والمدرسة الحربية بالقلعة بعد أنشائها بحوالى خمس سنوات.

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر ١٨٦٣م ، نال التعليم والنهضة العلمية نصيبا كبيراً من جهوده ، حيث أعاد فتح المدارس المغلقة ، وأعاد تأليف ديوان المدارس ، وقام بإنشاء مدارس لتعليم البنات. كل هذا الاهتمام

بالتعليم يرجع إلى سياسة حكومة اسماعيل المالية فى تمويل التعليم ، والتى كانت تقوم على أساس اقتصار دور الحكومة فى الصرف على المدارس التجهيزية والخصوصية ، أما المدارس الابتدائية فيتم الصرف عليها من قبل الأهالى والأوقاف.

وفى فترة الاحتلال البريطانى لمصر ، اتسمت السياسة التعليمية بعدة سمات منها ، لا قومية التعليم ودعمه للطبقية والتفرقة بين فئات الشعب وعدم ربطه باقتصاديات البلاد وتقليل الانفاق عليه. وتضيق فرص التعليم أمام الجماهير بإلغاء المجانية وجعل التعليم فى مختلف مراحله بمصروفات باهظة ، وبذلك ظل التعليم العالى فى أضيق الحدود.

أدت هذه السياسة التعليمية إلى اهتمام الحركة الوطنية المصرية بقضايا التعليم ، حيث قامت فى البلاد صحوة فكرية تعليمية ، بدأت بالتبرعات لتحسين حال التعليم ونشره ، وذلك عن طريق قيام الجمعيات الإسلامية والقبطية بهذا الدور. كما أتجهت انظار المصريين إلى النهوض بالتعليم العالى ، والتفكير فى إنشاء جامعة مصرية أهلية ، تمول عن طريق أفراد الأمة ، خاصة وأن المصريين وجدوا أن المدارس الأجنبية قد انتشرت انتشاراً كبيراً فى البلاد ، وبدأت بعض الهيئات تفكر فى إنشاء جامعة أجنبية فى مصر.

ومن ثم نشطت الجهود الوطنية بهدف إنشاء جامعة أهلية مصرية ،منها دعوة مصطفى كامل على صفحات الجرائد إلى إنشاء جامعة مصرية تمول من أموال الأمة. وفى عام ١٩٠٦م أنتهز مصطفى كامل فرصة تشكيل لجنة لجمع التبرعات لتقديم هدية له بمناسبة عودته من أوروبا ، وطالب بأن تقوم اللجنة بدعوة الأمة كلها ، وطرق كل باب مصرى لتأسيس جامعة تجمع أبناء الفقراء والأغنياء معاً.

وفى (٢١) ديسمبر عام ١٩٠٨م تم الاحتفال رسمياً بإفتتاح الجامعة المصرية فى القاعة الكبرى بمجلس شورى القوانين وبحضور الخديوى عباس الثانى وبعض رجال الدولة. وفى نفس اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على هيئة محاضرات تؤخذ فى قاعات متفرقة يعلن عنها فى الصحف اليومية كقاعة مجلس الشورى ونادى المدارس العليا ، ثم اتخذت الجامعة مكانا لها فى سراى الخواجة تسنور جناكليس وهو المكان الذى تشغله الجامعة الأمريكية حالياً.

وفى (١٢) ديسمبر عام ١٩٢٣م تم انتقال الجامعة الأهلية إلى ملكية وزارة المعارف ،وفى (١١) مارس ١٩٢٥م صدر مرسوم بإنشاء الجامعة الحكومية والتى افتحت بأربع كليات هى كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب. ثم بدأت عمليات إنشاء فروعاً جديدة للجامعة فى بعض المدن، مثل فرع الإسكندرية الذى أنشئ عام ١٩٣٨م ، والتى أصبحت نواه لجامعة فاروق "الاسكندرية حالياً" فى عام ١٩٤٢م ، كما أنشئت جامعة عين شمس " إبراهيم باشا الكبير" فى عام ١٩٥٠م .

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م توالت إنشاء الجامعات فى المحافظات المختلفة ، مثل إنشاء جامعتى طنطا والمنصورة فى عام ١٩٧٢م ، ثم جامعة الزقازيق عام ١٩٧٤م ثم جامعة حلوان ١٩٧٥م وجامعتى المنيا والمنوفية عام ١٩٧٦م كما أنشئت جامعة قناة السويس عام ١٩٧٦م ، ثم أنشئت جامعة جنوب الوادى عام ١٩٩٤.

وحتى سبتمبر عام ١٩٥٤م كان لكل جامعة فى مصر قانونها الخاص بها الذى ينظم العمل بها فى كافة المجالات الأكاديمية والإدراية والمالية ، بحيث كانت كل جامعة تتمتع باستقلالها العلمى ، كما كان لكل جامعة ميزانية مستقلة بها يعدها مجلس الجامعة وترفع إلى وزير المعارف الذى يتولى

متابعتها فى مراحل التشريع المختلفة حتى يتم اعتمادها.

وفى ٢٦ ستمبر ١٩٥٤م صدر القانون رقم ٥٠٨ كقانون موحد ينظم جميع الاعمال العلمية والإدارية لكل الجامعات المصرية ، كما خصص أعانة سنوية لكل جامعة تتصرف فيهاعلى النحو الذى تراه ، كما يسمح لها بنقل الزائد فى سنة ما إلى مواردها فى السنوات اللاحقة ، الأمر الذى أتاح لكل جامعة الفرصة لتخطيط سياساتها على المدى البعيد ، وإقامة مشروعاتها الإنشائية الكبيرة واستخدام مواردها المالية الاستخدام الأمثل وترشيد أوجه الانفان بها.

وفى عام ١٩٥٨م صدر القانون رقم ١٨٤ ، والذى أحتفظ لكل جامعة باستقلالها العلمى والأكاديمى ، إلا أنه عدل نظام الأعانة السنوية ، إلى تخصيص ميزانية مستقلة لكل جامعة تتصرف فيها فى حدود أبوابها المختلفة ، مما أدى إلى أضعاف قدرة الجامعات على تنفيذ خططها ومشروعاتها المحددة.

واستمر العمل بهذا القانون حتى صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ، والذى حدد الخطوط العريضة للشئون المالية للمؤسسة الجامعية ، بحيث يكون لكل جامعة ميزانيتها الخاصة ، يعدها مجلس الجامعة ، على أن يتولى وزير التعليم العالى عرضها على جهات الاختصاص ، وذلك بعد ان يوافق عليها المجلس الأعلى للجامعات ، وتشمل تلك الميزانية تقديرات الإيرادات السنوية للموازنة الجامعية ، كما تشتمل على تقديرات النفقات السنوية لموازنة الأجور والنفقات الجارية والتمويلية والاستثمارية التى تم إعدادها على نمط إعداد وموازنة الهيئات العامة.

مما سبق يتضح أن تمويل التعليم الجامعى اعتمد فى بدايته على الأوقاف والتبرعات ، ثم اعتمد بعد ذلك على ما يخصص لكل جامعة من

ميزانية الدولة سواء كان فى صورة أعانة سنوية كما كان متبع قبل صدورقانون ١٩٥٨م ، أو كانت فى صورة تخصيص جزء من ميزانية الدولة كل عام لكل جامعة ، وعلى كل جامعة التصرف فيها وفقاً للمبالغ المدرجة لكل باب مع الالتزام باللوائح والضوابط الملزمة من الأجهزة المالية والرقابية كما ورد فى قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ثانياً : أسس ومحددات تمويل التعليم الجامعى فى مصر :

يرتكز تمويل التعليم الجامعى فى مصر على مجموعة من الأسس والمحددات أهمها :

١-مجانية التعليم والالتزام بالدستور :

نصت المادة رقم (١٨) من الدستور على أن التعليم حق تكلفة الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام فى المراحل الأخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ، كما نصت المادة رقم (٢٠) من الدستور على أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة ،وبذلك يعتبر مبدأ مجانية التعليم من المبادئ الأساسية التى أقررها الدستور وتلتزم الدولة بتحقيقه فى جميع المؤسسات التعليمية التابعة للدولة ، ولكن ماذا يقصد بالمجانية ، هل هى تحمل الطالب لآية رسوم أو مصروفات فى مقابل عملية التعليم ، أم هى تحمل جزء من تكاليف التعليم الكلية ،أم المقصود بها أن يكون القبول بمؤسسات الدولة التعليمية بالمجان ولا يحرم من دخولها لشخص بسبب عدم القدرة المالية ، ولكن يحمل برسوم الخدمات التى يحصل عليها ، والى أن يتم تعديل الدستور يجب الالتزام به عند اقتراح وسائل جديدة لتمويل التعليم الجامعى حتى لا يطعن فى عدم دستوريتها فى حالة تطبيقها.

٢ – تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

ويقصد بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، أتاحة فرصة التعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ودرجة استعداده إلى أطول مدة ممكنه ، كما تعنى توفير فرص التعليم لكل فرد راغباً فى مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن بغض النظر عن عمره أو موقفه الاجتماعى أو الجغرافى ، وبما حصل عليه من شهادات ما دام راغباً وقادراً على متابعة المستوى التعليمى الذى يختاره.

ولا يعنى ذلك أن يكون التعليم الجامعى فى متناول كل إنسان دون قيود تفرضها ظروف الدولة وسياستها العامة ، ومراعاة أموراً كثيرة ، مثل عدم إنتاج قوي بشرية لا عمل لها ، والمقدرة المالية للدولة ،والمواءمة بين الميزانية المخصصة للتعليم وبقية القطاعات الأخرى. مثل الدفاع والامن القومى وغيرها من القطاعات المختلفة التى تستوعب جزءاً كبيراً من الموازنة العامة للدولة ، مما يؤثر فى النهاية على نصيب التعليم منها.

وتتجة للضغوط الاجتماعية وضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين أفراد المجتمع المصرى فى التعليم ، جعلت الدولة التعليم بالمجان فى مختلف مراحله ، والتوسع فى التعليم الجامعى ، بهدف استيعاب أكبر عدد من خريجى المرحلة الثانوية . ورصدت أموالاً كثيرة لذلك ، إلا أن قدرة البلاد المالية لا تتناسب مع تلك الأعداد المقبولة بالتعليم الجامعى، الأمر الذى انعكس على الجوانب الكمية والكيفية لهذا النوع من التعليم.

٣–النظرة إلى التعليم على أنه استثمار :

أصبح الانفاق على التعليم فى مختلف مستوياته نوعاً من الاستثمار

تظهر آثاره فى زيادة مهارات وقدرات الافراد بالمجتمع ، وارتفاع مستوى المعيشة والانتاج ، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية ، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد. الأمر الذى أدى إلى تغير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم ، وأنه أداه تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته وبناء ملكاته الفكرية ،وأداه لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع.

كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار ، لأن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية ، لأن التعليم مطالب بالاسهام فى عملية التنمية ، والتعليم نفسه لا يمكن أن يتقدم ويتطور بدون تنمية حقيقية. كما أن ارتفاع الدخل القومى يجعل الدول قادرة على تخصيص أموالاً أكبر للتعليم فى مختلف مراحله ، ويعتبر أحد العوامل المؤثرة على تمويل التعليم الجامعى فى مصر.

٤-التخطيط لتمويل التعليم الجامعى :

ينبغى عند دراسة تمويل التعليم الجامعى ، وضع مخطط هيكلى للصورة المعيارية التى يجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به فى الأجل الطويل ، ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلى فى خطط قصيرة الأجل فى ضوء الإمكانات التامة وما تسمح به الظروف العامة فى المجتمع .

ولكى يكتب لهذا البرنامج النجاح لابد ان يحتوى على مجموعة من الخطوات أهمها .

أ -المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات أى جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية ، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.

ب-تحديد النفقات المباشرة . وغير المباشرة من عمليات التمويل ، وتوجيه وضبط الميزانية ، وأسلوب الإدارة المالية المتبع فى البلاد .

ج – تحديد الأولويات فى عمليات الانفاق ، ويستلزم تنفيذ أى مقترحات فى أتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين ، الأول فعالية أسلوب التمويل فى إتاحة موارد ملموسة للأسهام فى ديمقراطية التعليم ورفع جودته ، والثانى الواقعية وإمكانيات التطبيق العملى.

د –تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم فى تمويل التعليم الجامعى ، واتخاذ القرار فى ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

هـ–تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعى ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات ، سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب ،فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم جامعى تستوعب الملايين ، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة . بدون أن تكون موازنتها قادرةعلى تحمل الأنفاق ، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخولهم ، بدون أن نوجد لهم ترتيبات بديلة فى إطار الدستور والقوانين السائدة.

٥–المساعدات الخارجية وصعوبة الاعتماد الدائم عليها :

تعتبر المساعدات الخارجية من الأسس والمحددات الهامة فى تمويل التعليم فى مصر ، وهى تقدم من بعض الدول والهيئات والمؤسسات الدولية فى إطار التعاون الدولى والاتفاقيات الثنائية ،وتشمل المساعدات الخارجية المنح والهيئات والمعونات والقروض الأجنبية المقدمة من هيئة المعونة الأمريكية ، أو البنك الدولى ، أو اليونسكو ، أو البنك الأفريقى للتنمية. حيث تتأثر الإيرادات التعليمية بهذه المساعدات ، وربما يكون لها أهمية أكبر اذا ما أحُس استخدامها فى تنمية وتطوير نظم التعليم ، ولكن التجربة أثبتت أن المساعدات الخارجية لم تكن عادة بدون مقابل ، وفى بعض الحالات ،

استهدفت أرساء أنظمة تعليمية ترتبط بالدول المانحة ولا تتناسب ظروف الدول النامية.

كما أن هذا المنح لا توظف بطريقة صحيحة ، ولا تنفق فى مواطن تحتل أولوية ، ولكنها تنفق على الرحلات والحوافز الخاصة بالمسئولين فى مواقع الإدارة ، ويُعد هذا إسرافاً وإهداراً للموارد المالية بما لا يساعد على تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة. كما أن توقفها فجأةدولة معينة يؤدى إلى إنهيار الأنظمة التعليمية وخاصة فى المستويات الأعلى من النظام التعليمى. مما دعا الكثيرين إلى التحذير من مخاطر الاعتماد على المساعدات الخارجية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر.

ثالثاً : العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر :

يمكن النظر إلى تمويل التعليم الجامعى على أنه منظومة فرعية Sub Syetem تؤثر وتتأثر بكل العوامل المكونة للمنظومة الأكبر المحيطة به ،سواء كانت عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو تربوية أو دولية أو تكنولوجية ، ويمكن تتناول هذه العوامل بشئ من التفصيل كما يلى :

١-العوامل الاقتصادية :

تشكل العوامل الاقتصادية عاملاً أساسياً من العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم الجامعى ، لأن التعليم عملية مجتمعية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمستوى المعيشة ودخل الفرد ، فزيادة صيب الفرد من الدخل القومى ، يجعل الأفراد يبقون سنوات أطول فى التعليم وبمنحهم فرصاً أكبر للصعود فى السلم التعليمى ، كما أن زيادة الدخل تجعل الدول قادرة على اتفاق الكثير من أموالها على التعليم.

والدول القوية اقتصادياً لأبنائها أن يعيشوا فى حالة الرفاهية

والاستقرار ، وتفتح أبواب التعليم الجامعى لنسبة كبيرة لمن اتموا تعليمهم الثانى ، أما الدول الفقيرة اتفاقها على مثل هذا النوع من التعليم بسبب صعوبة تدبير المخصصات المالية للاتفاق على التعليم الجامعى ، وفى هذه الحالة يكون أمام النظام التعليمى ، محاولة البحث عن مصادر أضافية تعوض العجز فى مساهمة الحكومة فى التمويل ، مثل زيادة الرسوم الدراسية أو الالتجاء لقطاع الصناعة والشركات لدعم التعليم الجامعى.

٢-العوامل الاجتماعية :

ترتبط قضايا تمويل التعليم الجامعى ، والانفاق عليه بالعداله الاجتماعية وديمقراطية التعليم ، فالضغوط الاجتماعية تؤدى إلى التضخم غير المبرر والعشوائى فى إعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم الجامعى والعالى ، كما تؤدى تلك الضغوط إلى وجود نظم موازية للتعليم الجامعى قد لا تتجمع بالضرورة مع الفلسفة التربوية والعدالة الاجتماعية ، مثل التعليم بالخارج.

الأمر الذى أدى إلى ضغط اقتصادى على البلاد لتوفير ما يلزم من موارد مالية أضافية لتمويل التعليم الجامعى لمواجهة تلك المتزايدة فى إعداد الطلاب بالتعليم الجامعى ، والتى تحتاج إلى التوسع فى البته التحتية وزيادة إعداد مؤسسات التعليم الجامعى ، وتوفير الأجهزة والأدوات ، وتزويدها بالهيئة التدريسية اللازمة ، والهيئة الإدارية ، مما يؤدى إلى زيادة النفقات الرأسمالية والجارية لتمويل هذا النوع من التعليم.

وبالرغم من زيادة النفقات المالية إلا أن التعليم الجامعى يقف عاجزاً أمام تلك الأعداد الكبيرة من الطلاب ، التى سوف تحتاج أكثر من (٤٠٠) جامعة فى الوطن العربى فى عام ٢٠١٥م. وأكثر من (٦٠) جامعة فى مصر فى عام ٢٠٢٠م بحيث يكون هناك جامعة لكل(٢) مليون مواطن ، ولا يخفى

على أحد ما تحتاج إليه عمليات إنشاء هذا الكم من الجامعات من أموال طائلة.

٣-العوامل السياسية :

تلعب العوامل السياسية دوراً فى الخطة القومية للدولة بصفة عامة ، وفى التعليم خاصة ، فهى تؤثر أساساً فى قوانين التعليم وتشريعاته ، وفى نظم مراحلة وفرصة المتاحة ، وتحديد مصادر الموارد المالية المخصصة للتعليم من ميزانية الدولة. ومن ثم تشكل العوامل السياسية فى كثيراً من الأحيان عاملاً من العوامل الحاسمة فى قضايا تمويل التعليم الجامعى فى ضوء الظروف الاقتصادية فى المجتمع والموقع الذى بشغله هذا النوع من التعليم من سلم أولويات سياسات لانفاق الحكومية.

من العوامل السياسية أيضاً سياسات الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولى واليونسكو ومنظمة التعاون الاجتماعى والاقتصادى ، عند فرض بعض الشروط يجب أن تلتزم بها الحكومات التى تحتاج دعماً مالياً من هذه المؤسسات ، مثل التحكم فى القبول بمؤسسات التعليم العالى الحكومى ، وتشجيع الاختلافات بين هذه المؤسسات ، وإعطاءها استقلالية كافية ، وإلغاء جميع أنواع الاعانات المالية للأنشطة الطلابية ، وفرض رسوم تسجيل مع تقديم قروض ومنحاً للطلبة.

وأنسجاب الدولة من بعض الأنشطة الإنتاجية ، والتوسع فى دور القطاع الخاص ووضع القواعد والأسس والبدائل للاستفادة القصوى من هذا القطاع فى تمويل التعليم وتقليل الاعتماد على القطاع العام فيما يتعلق بقطاعى الإنتاج والخدمات ، مما أدى ذلك إلى انخفاض الموازنات المصودة للتعليم الجامعى والاعتماد على القطاع الخاص فى تمويله.

٤-العوامل التربوية والتنظيمية :

تشكل العوامل التربوية والتنظيمية الوجه الأول لقضية التمويل الجامعى والعالى ، أما الوجه الثانى فتتحدد معالمة من قبل العوامل الأخرى التى نؤثره فى تمويل التعليم الجامعى ، وتوجد مجموعة من العوامل التربوية والتنظيمية تؤثر بشكل أو باخذ على كلفة وتمويل التعليم لجامعى أهمها.

أ -مدى تطبيق مفهوم ديمقراطية التعليم ومتطلبات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية فى النظام ، والتى تنعكس على كم التعليم الجامعى والتوسع فيه وأتاحته لشرائح المجتمع المختلفة ، مما ينعكس على قضايا التمويل والاتقان عليه.

ب-التشريعات والهياكل والإجراءات التنظيمية التى تستمد أهميتها من أنها الإطار العملى الذى يرسم آليات العمل وتوجيهاته ، وتنعكس نوعيتها ومستوى أدائها انعكاساً مباشراً على قضايا تمويلالتعليم الجامعى، فكثيراً ما تساهم الإدارة الرشيدة لقضايا التمويل واستثمارها استثماراً أمثل فى الحد من صعوبات ضعف الموارد المالية المخصصة للتعليم للتعليم الجامعى ، وعلى العكس من ذلك كثيراً ما تكون الإدارة الجامعية عائقاً أمام الاستثمار الأمثل للموارد المادية المتاحة وهدرها بشكل غير علمى ، مما يؤدى إلى زيادة جملة الانفاق على التعليم الجامعى فى مصر .

٥-العوامل الدولية :

إن التطورات العالمية وخاصة مجتمع المعرفة واقتصادها ، والثورة المذهلة فى تقنيات المعلومات والاتصالات ، والتحولات السريعة نحو اقتصاد السوق ، وإعادة الهيكلة الاقتصادية ، وتراجع دور الحكومة تمويل التعليم

الجامعى وفتح الباب للقطاع الخاص فى تمويله ، كل ذلك سيؤدى إلى تتويح مصادر التمويل وزيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر خلال السنوات المقبلة.

٦-العوامل التكنولوجية :

تطورات التقنيات الحديثة المتاحة للاستخدام فى التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة ، وقد شمل ذلك تقنيات الوسائل المعينة ، ولإرسال الأذاعى والتليفزيونى ، والبث عبر الأقمار الصناعية ، واستخدام الكمبيوتر كوسيلة تعليمي ، والبث على شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، وبقدر ما تحمل هذهالتقنيات من مايا للتعليم الجامعى ، بقدر ما تحتاج إلى توقير مخصصات مالية كبيرة لتوقي مثل هذه التقنيات للتعليم الجامعى فى مصر ، الأمر الذى يحتاج إلى إيجاد مصادر جديدة لتمويله.

رابعاً : مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر :

تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع ، كما تنوع مصادره طبقاً للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعى من حيث كونه مفتوحاً ، أم انتقائياً ، موجها لحاجات الأفراد أم متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية ، متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أم مقتصراً على القطاع العام ، ومن هنا تعددت التصنيفات التى وضعها الباحثون لمصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر ، فمنهم من يقسمها إلى أربعة مصادر هى الميزانية العامة للدولة ، وميزانية القطاع المحلى ، والأفراد والمؤسسات الانتاجية ، والمساعدات الخارجية ، ومنهم من يقسمها إلى مصدرين أساسين هما ما تخصصه الدولة من الميزانية العامة للتعليم الجامعى ، والثانى الجهود الذاتية من القادرين من الأفراد ورجال الأعمال . ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر

الى مصادر اساسية وتشمل التمويل الحكومى ومصادر ثانوية وتشمل مصادر داخلية وآخرى خارجية ، ويمكن التعرف عليها من خلال العرض التالى :

١-المصادر الأساسية :

ويقصد بها تلك المصادر التى تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية فى تمويلها وتغطية تكاليفها الراسمالية والجارية ، وتشمل التمويل الحكومى الذى يعتمد على الضرائب العامة والرسوم أو المصروفات الدراسية . ويمكن تناول التمويل الحكومى بشئ من التفصيل كما يلى :

التمويل الحكومى :

تعتبر الدولة هى المصدر الرئيسى لتمويل التعليم الجامعى فى مصر ودور القطاع الخاص فى عمليات التمويل محدود للغاية.وتتحمل الدولة جميع نفقات التعليم الجامعى الراسمالية والجارية ، وقد يتحمل المتعلمون أحياناً بعض النفقات الثانوية التى لا تترك أثراً كبيراً على قراراتهم فى مجال التعليم الجامعى واستمراره وتطويره . ولذا تخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنوية من الميزانية العامة للتعليم عامة والجامعى خاصة ، وترتبط هذه المخصصات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومى للدولة ، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية .

ويعتمد التمويل الحكومى على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للأنفاق على التعليم الجامعى ، منها الضرائب العامة التى تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله ، والتى تعتمد عليها الحكومة فى الأنفاق على التعليم الجامعى ، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى. وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم دراسية ، باعتبار أن التعليم الجامعى خدمة شبه رسمية ، ولذا يقع على المستفيدون منه دوراً هاماً فى

المشاركة فى عمليات تمويله والأنفاق عليه وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم مقابل الخدمات التعليمية أو إسكان الطلاب وأيوائهم داخل المدن الجامعية ، باعتباره دخلاً مستمراً يضاف إلى موارد تمويل التعليم الجامعى ، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم الجامعى.

وبرر الذين يحيذون مساهمة الطلاب فى تحمل بعض نفقات تعليمهم الجامعى إلى أن الطالب هو المستفيد الأول من نواتج الخدمات التعليمية ، ، ويكون له ولعائلته رأى نافذ فى طبيعة الخدمات التعليمية ونوعيتها ، ويتسم بالجدية فى الاستفادة من هذه الخدمات ، وبالرغم من ذلك تقتضى العدالة الاجتماعية ومعايير ديمقراطية التعليم أن لا تكون الأوضاع الاقتصادية للطالب ، حائلاً دون التحاقة بالتعليم الجامعى إذا كان مستواه العقلى وقدراته تؤهله للسير فى التعليم الجامعى.

ولذا يرى بعض الاقتصاديين أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى ، أنطلاقاً من مجموعة من المبررات أهمها .

أ -قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى يزيل العوائق المالية أمام قرارات الأفراد نحو الالتحاق بالتعليم الجامعى ، مما يؤدى إلى تحقيق ديمقراطية التعليم الجامعى ، واتاحته أمام مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص فى قبول الطلاب بالتعليم الجامعى.

ب-الدولة هى الجهة التى تحاول تنظيم إيراداتها ، وبفضل التعليم الذى يتلقاه الأفراد سيرفع ،دخلهم وبالتالى يزداد نصيب الدولة من الضرائب التى يدفعونها ، خاصة إذا كان الفرد من خريجى التعليم الجامعى.

ج- قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى يوفر إمكانية أفضل لتخطيط القوى العاملة من الناحية العددية والنوعية ، بعيداً عن التعليم الجامعى

الخاص.

وبالرغم من أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى ، إلا أن هناك بعض المظاهر السلبية التى توجد بهذا النوع من التعليم ، مما تدعو إلى إعادة النظر فى تمويل التعليم الجامعى ، من أهم هذه المظاهر ما يلى.

أ - قلة وجود الدوافع الاقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم الجامعى سواء من الجانب الاقتصادى مباشر يدعو إلى تطوير مستوى التعليم الجامعى .

ب- انخفاض الدوافع الاقتصادية يؤدى إلى هدر اقتصادى وضياع الموارد المخصصة للتعليم الجامعى ، ويتمثل هذا الهدر فى تدنى مستوى تحصيل الطالب وتسربه من التعليم الجامعى ، مما يزيد نفقات تعلمه ، بالإضافة إلى عدم حرص العاملين على استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسات التعليمية الجامعية الاستخدام الأمثل لها.

٢-المصادر الثانوية :

تسهم المصادر الثانوية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية ، وقد تكون هذه المصادر داخلية ،مثل التبرعات الأهلية والجهود الذاتية من قبل الأفراد ، أو مصادر خارجية ، مثل المنح الدراسية والهيئات والاعانات والقروض التى تقدمها بعض الدول أو الهيئات أو الأفراد للتعليم الجامعى ، ويمكن تناول كل مصدر بشئ من التفصيل كما يلى:

أ-المصادر الداخلية :

تشمل المصار الداخلية التبرعات الأهلية والجهود الذاتية والتى تلجا إليها الكثير من الدول التى تعجز عن توفير الأموال الكافية لتمويل التعليم عامة والجامعى خاصة ، ويمكن أن تأخذ هذه المصادر صوراً متعددة منها ،

قيام المسئول بحث الأفراد فى المساهمة لتمويل التعليم الجامعى لتنفيذ خطته التعليمية المحلية. أو حث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال على التبرع للتعليم الجامعى بالأموال أو الأجهزة التقنية الحديثة ، وإقامة المعامل وتجهيزها بالمعدات اللآزمة أو إقامة الكليات أو التبرع بالأرض.

ويظهر دور الجهود الذاتية والتبرعات الأهلية بشكل واضح فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى ، حيث يقوم أهل القرى فى مصر بالتبرع بالأرض وجمع الأموال للمساهمة فى إقامة المبانى المدرسية ، أما الجهود الذاتية والشعبية والأهلية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر ، فهى قليلة جداً عند مقارنتها بهذه المساهمات فى مراحل التعليم قبل الجامعى. الأمر الذى يدعو إلى تشجيع المؤسسات الخيرية والجهود الشعبية والأهلية إلى تقديم المزيد من الموارد الاضافية والتى يمكن أن تساهم فى تمويل التعليم الجامعى والعالى .

ب-المصادر الخارجية :

تحصل كثير من مؤسسات التعليم الجامعى والعالى فى مصر على بعض مواردها المالية من مصادر خارجية ، سواء كانت هذه المصادر فى صورة قروض أو منح دراسية أو هبات أو معونات أجنبية ، تقدمها بعض الحكومات أو المنظمات الدولية ، ويمكن تناول هذه المصادر والهيئات والمؤسسات التى تقدمها على النحو التالى .

١-أنواع المصادر الخارجية :-

تشتمل المصادر الخارجية لتمويل التعليم الجامعى على القروض والمنح الدراسية والهبات والمعونات الخارجية ، ويمكن تناول كل واحدة منها بشئ من التفصيل :-

أ-القروض :-

تعد القروض أحد المصادر الهامة لتمويل التعليم الجامعى ، خاصة بعد ان تغيرات النظرة التقليدية للتعليم ، من حيث كونه مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين ، إلى عملية استثمار فى رأس المال البشرى ، وتوجه القروض غالباً إلى تمويل المشروعات التعليمية ذات العائد طويل المدى كالابنية الجامعية والمعامل وتجهيزها ، إلا أنه يؤخذ عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعى ، أن الدولة المقترضة تتحمل أعباء سدادها وفوائدها ، الأمر الذى يتطلب من الدولة تقييم الموقف بطريقة علمية بين أعباء القروض والفوائد التى تجنيها من وراء هذه القروض .

ب-المنح الدراسية :-

شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعاً كبيراً فى مؤسسات التعليم الجامعى فى مختلف دول العالم ومنها مصر ، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منحاً دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم الجامعى ، مما يستدعى تلك الدول إلى ارسال طلابها إلى الخارج ، وغالباً ما تكون إلى أوروبا وأمريكا الشمالية .

ج - المعونات الأجنبية :-

تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها مصر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم الجامعى بها ، ويتم ذلك بشكل ثنائى بين حكومتين أو مؤستين تعليمتين ، وقد تكون هذه المعونات عبارة عن منح لا ترد ، أوتكون عبارة عن قروض ولكنها بشروط ميسرة ، وتستخدم هذه المعونات فى انشاء المبانى الجامعية وتزويدها بالتجهيزات

والمعامل والأدوات اللازمة لتعليم الطلاب ، وعلى الرغم من أهمية المعونات الخارجية ، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من الانفاق على التعليم الجامعى فى مصر ويظل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى.

٢-الهيئات والمؤسسات التى تقدم مساعدات خارجية لتمويل التعليم الجامعى فى مصر :-

تتعدد الهيئات التى تقدم مساعدات خارجية كمعونات للتعليم الجامعى والعالى ، مثل هيئة المعونة الأمريكية التى تقدم مساعدات مالية لميادين متعددة منها مشروع اصلاح مراحل التعليم فى مصر . وبعض المؤسسات الأمريكية مثل مؤسسة " كارنجى " التى تهتم بتمويل مشروعات التعليم الجامعى والعالى ، وخاصة فى مجال العلوم الاجتماعية والتخطيط وتدريب القوى العاملة ، وهيئة " فورد " التى ساهمت فى إقامة المعهد القومى للتنمية الإدارية فى مصر ، وتقوم بتمويله وتزويده بأعضاء هيئة التدريس ، وتقدم منحا دراسية لطلابه .

ومنظمة اليونسكو التى تتعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة فى تقديم مساعدات مالية لمصر ، تتمثل فى المساعدات المالية والفنية ، وتقديم الخبرات والأدوات والأجهزة ، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية الدولية والإقليمية ، والتجارب حول استخدام الطرق التعليمية ووسائل الاتصال ، وجمع ونشر الاحصاءات والمعلومات التى تتعلق بالتعليم عامة والجامعى خاصة فى مصر .

كما يعتبر البنك الدولى أكبر مصدر خارجى لتمويل التعليم الجامعى فى مختلف الدول النامية ، حيث بلغت جملة القروض التعليمية التى قدمها

البنك خلال الثلاثين سنة الماضية حتى عام ١٩٩٤م (١٩,٢) بليون دولاراً انفقت على أكثر من مائة دولة ومنها مصر .

وبالرغم من أهمية دور المصادر الخارجية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر ، إلا أنها تمثل نسبة قليلة من جملة الانفاق على التعليم الجامعى ، ويمكن التعرف على مصادر تمويل الانفاق على التعليم الجامعى والعالى فى مصر من خلال الجدول التالى .

جدول رقم (١)

يبين مصادر تمويل التعليم الجامعى والعالى خلال العام المالى ١٩٩٨/٩٧م

مصادر التمويل	التعليم الجامعى		وزارة التعليم العالى		الإجمالى	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
ايرادات خدمات	٣٤٣٠٢٦٨٤	١,٤	٥٦٤٢٤٢٠	٦٦	٣٩٩٤٥١٠٤	١,٦
ايرادات نشاط جارى	١٥٥٨١٥٦٤٥	٦,٣	-	-	١٥٥٨١٥٦٤٥	٦,٣
صناديق خاصة (باب ثانى)	١٧٩٤٨٤٧٥٢	٧,٣	٢٩١٢٨٦٧	٣٤	١٨٢٣٩٧٦١٩	٧,٣
معونات محلية	٢٣٣٣٢٠٥	٠,٠١	-	-	٢٣٣٣٠٥	٠,٠١
معونات خارجية	١٢٠٤٣	٠,٠٠٥	-	-	١٢٠٤٣	٠,٠٠٥
إعانة سيادية	٢٠٢٤٨٥١٩٦٥	٨٢,٢	-	-	٢٠٢٤٨٥٧٩٦٥	٨٢
صناديق وحسابات خاصة (باب ثالث)	٦٥٨١٢٤٩٣	٢,٧	-	-	٦٥٨١٢٤٩٣	٢,٧
إجمالى	٢٤٦٢٦١٢٧٨٧	١٠٠	٨٥٥٢٨٧	١٠٠	٢٤٧١٦٨٠٧٤	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن مصادر التمويل الحكومية تمثل حوالى (٨٢%) من إجمالى الانفاق ، فيما نجد أن (١٠%) من مصادر التمويل كانت من الصناديق الخاصة وحسابات الباب الثانى والثالث ، فيما تمثل باقى مصادر تمويل التعليم الجامعى حوالى (٨ %) من جملة الانفاق ، كما

يتضح أيضا أن إسهامات الطلاب وأوليا الأمور ورجال الأعمال وإيرادات الخدمات والمعونات الخارجية تمثل نسبة قليلة جداً عند مقارنتها بالمصادر الحكومية .